الأمم المتحدة

S/2005/66*

مجلس الأمن

Distr.: General
11 February 2005
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/33)، أتشرف بأن أحيل إليكم رفق هذه الرسالة التقرير المتعلق بالأنشطة التي اضطلعت بها بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي **عنان**

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

110205 110205 05-23068 (A)
0523068

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/33)، أحيل إليكم رفق هذه الرسالة تقريرا عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك خلال فترة الأشهر الستة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وأرجو ممتنا أن تحيلوا هذا التقرير إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير **سولانا**

ضميمة

تقرير الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

مقدمة

بعثة شعبة شرطة الاتحاد الأوروبي هي أول عملية يُضطلع بها بموجب السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية. وقد أنشئت في البداية كي تكون بعثة لاحقة لقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وهذا التقرير هو الرابع الذي يقدمه الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي إلى مجلس الأمن عن آخر أنشطة البعثة وهو يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤[(١)].

أسلوب عمل الشرطة وقوامها

أسلوب العمل

الأولويات الاستراتيجية الأربع للبعثة هي بناء المؤسسات والقدرات على مستوى الإدارة؛ ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد؛ وتحقيق القدرة على الاستمرارية والاستدامة ماليا، وتعزيز استقلالية الشرطة وخضوعها للمساءلة. ولا يزال أسلوب عمل البعثة يتمثل في استحداث وتنفيذ سبعة برامج أساسية مع التشديد على معالجة المجالات الرئيسية للخبرات والأسلوب اللازم للارتقاء بمستوى عمل الشرطة في البوسنة والهرسك إلى ما يضاهي المعايير الأوروبية دون أي تدخلات سياسية لا حاجة إليها. وتُحدد البرامج، في شراكة مع النظراء في الشرطة المحلية، وأصحاب المصلحة الآخرين، والمانحين الثنائيين. ولا تزال البعثة ملتزمة بتيسير استلام السلطات المحلية لمقاليد الأمور عبر مجلس توجيه الشرطة المحلية المؤلف من ممثلين عن جميع عناصر أجهزة الشرطة المحلية الموجهة من بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي. ومجلس توجيه الشرطة المحلية هو الحكم الأخير الذي يفصل في المسائل المتعلقة بتصميم وتنفيذ المشاريع الكثيرة التي تكون البرامج الأساسية.

---

(١) للإطلاع على التقارير الثلاثة الأولى، انظر S/20003/732 المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و S/2004/106 المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ و S/2004/709 المؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

القوام

حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كان قوام البعثة ٨٦٢ فردا من بينهم ٤٧٢ من ضباط الشرطة المعارين، و٦١ من الأفراد المدنيين الدوليين، و٣٢٩ من الموظفين الوطنيين من البوسنة والهرسك. ويشارك في البعثة جميع الدول الخمس والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستثناء دولة واحدة (٤٢٠ ضابط شرطة)، إلى جانب دول أخرى غير أعضاء في الاتحاد (٥٢ ضابط شرطة).

المنجزات خلال الفترة المشمولة بالتقرير

فيما يتعلق بالأولويات الاستراتيجية، حققت البعثة تقدما ثابتا في الأشهر الستة الأخيرة. فالبرامج الأساسية السبعة تقدمت بخطى ثابتة وهي تواصل إجراء تحسينات في جميع المجالات. ويرد فيما يلي سرد ببعض هذه المنجزات الأساسية:

١ - بناء المؤسسات والقدرات

وزارة الأمن

تتولى وزارة الأمن مسؤولية توفير الإشراف والتوجيه السياسيين لوكالات الشرطة على مستوى الدولة. وخلال الأشهر الستة الماضية، قطعت الوزارة شوطا في مرحلة البدء حيث عينت مزيدا من الموظفين وأنشأت إدارات داخلية تغطي جميع مجالات مسؤوليتها. وقد تولى وزير الأمن الآن رئاسة الاجتماع الوزاري الاستشاري المعني بمسائل الشرطة (الذي أنشأته في الأصل قوة الشرطة الدولية) حيث يقوم من خلاله بتنسيق ومراقبة الجوانب السياسية لجميع وكالات الشرطة على مستوى الدولة.وفي الأشهر الستة الأخيرة، تم سن واعتماد مجموعة من القوانين الجديدة الهامة وبخاصة قانون يؤسس وينظم دائرة جديدة للهجرة، وقانون منقح ينظم عمل دائرة حدود الدولة، وقانون لضباط الشرطة. وتم إنشاء فريق موسع من مستشاري بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم والمشورة الفنية في مسائل الشرطة.

الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية

أُحرز تقدم كبير في إنشاء الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، التي ستضطلع بدور محوري في مكافحة الجريمة المنظمة. وقد تم الآن إحلال الوكالة في مكان مؤقت في سراييفو والخطط جارية لتأمين مرافق دائمة لها. وقد وضعت النصوص التشريعية والأنظمة التي ستحكم عمل الوكالة وتم إنشاء مقر ومكتبين فرعيين، وعُين حتى الآن ٢٧٩ ضابط

شرطة. كما عين معظم رؤساء مختلف الإدارات وشرعت إدارات التحقيق في الجرائم في إجراء تحقيقاتها. وقدم المانحون الدوليون دعما كبيرا للوكالة سواء من حيث المعدات أو التدريب. وتم إنشاء خلية وصل للاستخبارات الجنائية لتكون بمثابة القناة وجهة الاتصال لمرور المعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة الدوليين. وتُقيَّم هذه المعلومات وتقدم إلى الوكالة، وعند الاقتضاء، يُزَود أصحاب المصلحة بمعلومات إضافية.

وجميع موظفي هذه الخلية من ضباط بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، الذين سيسلمون فيما بعد تصريف شؤون الخلية إلى نظرائهم في الشرطة المحلية في الوكالة الدولية للتحقيق والحماية. إذ أن الاستخبارات خطوة حاسمة في مكافحة الجريمة الرئيسية والمنظمة.

دائرة حدود الدولة

قدمت بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي المشورة في جميع المراحل التي سبقت تطبيق القوانين الجديدة المتعلقة بمراقبة حدود الدولة ودائرة حدود الدولة، وهي قوانين توحد وتحدث التشريعات التي تعمل على أساسها الوكالة. وتمت مواءمة هيكل الدائرة مع غيرها من وكالات الدولة وبخاصة في الجوانب المتعلقة بالتسلسل الهرمي للقيادة، والرتب، والتنظيم، وأصبحت الإجراءات والسلطات الممنوحة لضباط الشرطة العاملين على الحدود أوضح الآن وأكثر فعالية، وساعدت البعثة في تأمين التدريب على المسائل الإدارية لصالح كبار الضباط وهي تقدم لهم المشورة في كيفية إجادة تطبيق معارفهم الجديدة. وقد بدأت ثقافتهم الإدارية تتغير حيث إنهم أصبحوا أميل إلى تفويض سلطاتهم وأصبحت عملية اتخاذهم للقرارات أكثر شفافية وأصبح تخطيطهم للعمليات وقيادتها يخضع لقدر أكبر من التحليل.

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

تحولت وحدة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في سراييفو، وبعد تعاون وثيق مع مستشاري البعثة، إلى مكتب وطني عامل كامل العدة، يضم موظفين مدربين وله جهات اتصال جيدة مع كل من الأمانة العامة للإنتربول في ليون ومع شركاء في المنطقة. وقد تم إبرام اتفاقات تقنية بين وحدة الإنتربول في سراييفو ووكالات إنفاذ القوانين على مستوى كل كيان من الكيانين ومستوى الدولة مما يمكن قوات هذه الشرطة من الدخول مباشرة إلى قاعدة بيانات الإنتربول.

تثقيف الشرطة

تم في أيار/مايو توحيد جميع الجوانب المتعلقة بتثقيف الشرطة تحت برنامج مستقل، وأبرم اتفاق بشأن إنشاء نظام تدريبي واسع النطاق للبوسنة والهرسك. وينطبق المستوى الأول من التدريب على الملتحقين الجدد من أصحاب الرتب الصغيرة وقد دُشن هذا المشروع لتوحيد مقررات مدارس التدريب الثلاث في البوسنة جميعها. ووافق كل من برنامج المساعدة التدريبية التابع للإدارة الدولية للتحقيقات، وبرنامج الجماعة الأوروبية لتقديم المساعدة من أجل التعمير والتنمية وتحقيق الاستقرار، على توفير التوجيه لمدربي الشرطة لتمكينهم من تعليم كل من الأخصائيين وكبار المديرين. وتمثل هذه التطورات خطوة هامة نحو كفالة استدامة وتجانس تثقيف الشرطة.

٢ - مكافحة الجريمة المنظمة والفساد

تم في إطار بناء المؤسسات والقدرات مناقشة العديد من المسائل الأساسية في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، كاستحداث وكالة الدولة للتحقيق والحماية، وغيرها من الوكالات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، أحدثت أيضا بعض التطورات التقنية أثرا كبيرا. وتمثل جانبان مهمان من جوانب النجاح في حدوث تطورات في:

النموذج الوطني للاستخبارات

تم في الأشهر الستة الماضية استحداث نظام وطني للاستخبارات يغطي جميع أنحاء البلد، وبذلت جهود كبيرة لإضفاء الفعالية عليه وكفالة عمله من خلال جميع كيانات ووكالات الشرطة في البوسنة والهرسك. وقد كانت هذه مسألة شائكة حيث لم تكن الثقة قائمة بين بعض ضباط الشرطة في مختلف المواقع. ويقدم الضباط الآن المعلومات ويعقدون اجتماعات حول الاستخبارات بصورة منتظمة في جميع المناطق. وقد بدأت المعلومات تتدفق بفعالية سواء بين المواقع أو من المراكز الأمنية العامة أو الكانتونات، حتى مستوى وزارات الكيانات ثم إلى مستوى وكالات الدولة. وإن فعالية جمع الاستخبارات الجنائية واستخدامها عمل تم الإقرار به بوصفه أداة حاسمة في أي قوة شرطة حديثة.

دائرة علوم الأدلة الجنائية

أُبرم اتفاق من خلال الاجتماع الوزاري الاستشاري ومجلس توجيه الشرطة لترشيد وتوسيع وحدة علوم الأدلة الجنائية في البوسنة والهرسك. وسيؤدي ذلك إلى وضع المختبرات

في الكيانين تحت إدارة واحدة تشرف عليها وزارة الأمن. وستقدم المكاتب الفرعية الدعم في المسائل الاعتيادية، وسيخضع المسؤولون عن الأدلة الجنائية لدورات تدريبية إضافية.

٣ - قدرة الشرطة المحلية على الاستمرار والاستدامة من الناحية المالية

ميزانيات الشرطة

في سبيل المساعدة على كفالة قدرة الشرطة المحلية على الاستمرار والاستدامة من الناحية المالية، أحرزت البعثة تقدما في تطوير القدرة المحلية بشأن جداول المرتبات، وتخطيط الميزانيات للوحدات التنظيمية، وتنقيح تكاليف صيانة الأماكن، وترشيد استخدام معدات الشرطة، ومراقبة الموجودات وكشوف المرتبات، وتنفيذ وإدارة الميزانية العامة. وتم تدريب موظفي وزارتي الداخلية في اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا على إعداد الميزانيات على المستوى المحلي وبخاصة في إحداث المواءمة بين تخطيط العمليات وإدارة الميزانية. وسيمكن التقدم المحقق في هذا المجال مراكز الأمن العام في جمهورية صربسكا وإدارة الشرطة في وزارة داخلية اتحاد البوسنة والهرسك من العمل مع الاستعانة بمنهجية مالية محسنة في العام القادم.

٤ - تعزيز استقلالية الشرطة وخضوعها للمساءلة

مجالس تنفيذ المشاريع

من المسلم به، أن من الأهمية بمكان زيادة تسليم مقاليد الأمور للسلطات المحلية فيما يتعلق بهذا المجال ذي الأولوية.وقد أدركت البعثة أهمية إرساء تسلسل رئاسي للجهات المحلية التي تتخذ القرارات بدءا بالمستوى السياسي نزولا إلى وحدات الشرطة المحلية. ويمثل استئناف العمل بالاجتماع الوزاري الاستشاري بشأن مسائل الشرطة (يرد تحت عنوان وزارة الأمن أعلاه) جزءا من هذه العملية على المستوى السياسي، شأنه في ذلك شأن مجلس توجيه الشرطة الذي شكلته البعثة في عام ٢٠٠٣ ليمثل مستوى مفوض/مدير الشرطة. وأسدت البعثة المشورة بشأن إنشاء مجالس تنفيذ المشاريع التي أصبحت الآن قائمة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وتتولى هذه المجالس مسؤولية تطوير أعمال المشاريع على المستوى المحلي وإشراك مستشاري كل من الشرطة المحلية والبعثة فيها. وهذه خطوة حاسمة نحو تفويض مسؤولية تنفيذ المشاريع إلى الشرطة المحلية مما يزيد من إعمال مبدأ تسليم مقاليد الأمور للسلطات المحلية.

مجلس الإدارة العليا

كانت بعض المسائل القانونية القائمة منذ فترة طويلة والناشئة عن تعارض القوانين واللوائح التي تنظم أداء وزارة الداخلية لاتحاد البوسنة والهرسك، هي التي تحول دون تحقيق تقدم في عدد من مجالات العمل الهامة في الوزارة وبخاصة فيما يتعلق باستقلالية عمليات مدير الشرطة، وعمل وحدة المراقبة الداخلية والميزانية. ولمعالجة هذه المسألة، شرعت البعثة في إنشاء مجلس للإدارة العليا يرأسه نائب رئيس شرطة البعثة. وأوصى مجلس الإدارة العليا بالتغييرات القانونية المناسبة مما نشأ عنه إزاحة العقبة القانونية التي كانت تحول دون التقدم داخل الوزارة. وأنجز هذا المجلس أهدافه وقد تم حله الآن.

المساهمات الأساسية الأخرى المقدمة من البعثة

لجنة إعادة تشكيل الشرطة

أنشأ الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، اللورد أشداون، في بداية تموز/يوليه، لجنة لإعادة تشكيل الشرطة يرأسها ولفريد مارتز، رئيس الوزراء السابق لبلجيكا. وقد نتج ذلك عن إيلاء الأولوية إلى المضي في إصلاح هيكل الشرطة عملا بتوجيه من المفوضية الأوروبية للبوسنة والهرسك بعد فشل البوسنة والهرسك في التوصل إلى اتفاق بشأن انضمامهما إلى الاتحاد الأوروبي. وقد أوضح الممثل السامي/الممثل الخاص أنه نظرا لفشل سلطات جمهورية صربسكا وخاصة وزارة الداخلية بها، في اعتقال الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب، وفشل البوسنة والهرسك في الانضمام إلى شراكة منظمة حلف شمال الأطلسي للسلام، سيعهد إلى المفوضية بمهمة تقديم توصيات لإنشاء هيكل شرطة وحيد وفعال لكامل البوسنة والهرسك.

والبعثة ملتزمة على نحو كامل بعملية إعادة تشكيل الشرطة حيث أن رئيس شرطة البعثة عضو كامل العضوية في لجنة إعادة التشكيل. وأنشأت البعثة أيضا فريقا عاملا لإعادة تشكيل الشرطة لتمثيل وجهات نظر البعثة لدى اللجنة وتزويدها بالخبرة التقنية. وقدمت البعثة مساهمات قيمة جدا لوضع التقرير النهائي للجنة إعادة التشكيل الذي قدم إلى اللورد أشداون. وسيحتاج تنفيذ التغييرات في هيكل الشرطة في البوسنة والهرسك دعما من خبراء الشرطة الدولية.

التعاون مع الاتحاد الأوروبي وسائر وكالات المجتمع الدولي

يتطلب عمل البعثة التعاون على نحو وثيق مع الشركاء الدوليين، وبخاصة الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، اللورد أشداون، الذي قدم دعما قويا للبعثة. وقد

تواصل هذا التعاون الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية الدولية، وجهات أخرى.

وقد تعزز وجود الاتحاد الأوروبي بوصول قواته العسكرية (قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي) إلى البوسنة والهرسك، التي حلت محل قوة تحقيق الاستقرار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. فقد أخذت البعثة باللامركزية في وظائفها المتعلقة بالاتصالات لتحسين التنسيق محليا في حين سهلت الأعمال التحضيرية التي سبقت وصول قوة الاتحاد العملية الانتقالية. وكان التعاون جيدا بين قوة الاتحاد والمنظمات الدولية الأخرى.

التقييم والتطلع للأمام

شهدت الأشهر الستة الماضية إحراز مزيد من التقدم الجوهري صوب تحقيق الأولويات الاستراتيجية للبعثة من خلال استحداث وتنفيذ سبعة برامج أساسية. فقد تحقق تقدم ملموس وجلي وبخاصة في تعزيز وكالات إنفاذ القوانين على مستوى الدولة وفيما يتعلق بزيادة إعمال مبادئ الاستدامة وتسليم مقاليد الأمور للسلطات المحلية. وقد تحققت منجزات البعثة المذكورة آنفا بالتوازي مع عمل لجنة إعادة تشكيل الشرطة. ثم إن منهجية البعثة ونهجها العملي ومنجزاتها يمكن أن تتوافق تماما مع عمل لجنة إعادة تشكيل الشرطة والتوصيات التي يرجح أن تصدر عنها فيما يتعلق بالتغيرات في عمل الشرطة في البوسنة والهرسك المضطلع بها على مستوى الدولة ومستوى المناطق.

وتجد البعثة نفسها، وهي على وشك الدخول في العام الأخير من ولايتها، في وضع جيد لكي تقوم، في شراكة مع السلطات المحلية، بإتمام التوجه الأساس لها أي تطبيق ترتيبات مستدامة وفعالة لعمل الشرطة في البوسنة والهرسك تضاهي أفضل الممارسات الأوروبية في هذا المجال. وهذا ما سيتحقق بالتعاون على تنفيذ توصيات لجنة إعادة تشكيل الشرطة حيث ترى البعثة أن لها دورا هاما في هذا المجال. إذ إن تنفيذ هذه التوصيات سيستغرق عدة أعوام، على الأرجح، وسيتواصل لسنوات تمتد إلى ما بعد نهاية ولاية البعثة. وسيتعين النظر في أفضل سبل دعم هذا العمل.